A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.54
28 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غاربا (نيجيريا)

ثم : السيد جايا (بروني دار السلام)
(نائب الرئيس)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي [٨٢] (تابع)

(ب) التجارة والتنمية : الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مشروع القرار (A/44/L.39)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza . مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64409 ١٤٤٩ز(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ .

البند ٨٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(ب) التجارة والتنمية : الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مشروع القرار (A/44/L.39)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تكرس الجمعية جلستها هذا الصباح للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وذلك وفقا لما قررته في جلستها العامة الثالثة . ومطروح على الجمعية مشروع القرار A/44/L.39 ورسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة (A/44/726) .

فنحن نجتمع اليوم لنحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنذ خمسة وعشرين عاما تعهدت الحكومات بإرساء دعائم نظام اقتصادي عالمي أفضل . وقد تطور دور الأونكتاد منذ حددت الجمعية العامة ولايته في قرارها ٩٩٥ (د - ١٩) . واستجابت تلك الهيئة للظروف والاحتياجات والتوجهات المتغيرة ، بينما حافظت على طابعها العالمي ووظيفتها الانمائية .

وتحققت اتفاقات وأوجه تقدم هامة في مجال السياسة عن طريق المفاوضات الحكومية الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، أو بسبب تأثير أعمال ذلك المؤتمر على تفكير وقرارات الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى .

والواقع أن منجزات الأونكتاد جديرة بالثناء ، ومن الملائم تذكرها بمناسبة الذكرى السنوية لإنشائه . إلا أنه من الملائم في الوقت نفسه التأمل في مغزى الالتزام الذي تعهدت به الدول الأعضاء المؤسسة له في سياق عالمنا الحالي . ففي عالمنا هذا تحدث تغيرات أساسية ويحرز تقدم سريع في جميع مجالات النشاط الإنساني . ولكنه أيضا عالم يتسم ببعض الاتجاهات الاقتصادية السلبية . ولا تزال فرص الحصول على مزايا الوسع الاقتصادي والتقدم التكنولوجي غير متكافئة . وكثيرا ما يرتبط الركود والتردي في معظم البلدان النامية ، وخصوصا أقل البلدان نموا والبلدان الافريقية ، بعبء الديون الثقيل والتحويل الصافي للموارد الى البلدان الدائنة . وأصبحت البيئة الاقتصادية الدولية التي أفسدها ضعف النظم المتعددة الأطراف في مجالات التجارة والمال والتمويل ، بالاضافة الى الحمائية وأنماط الاستهلاك التبديدية ، تهدد قواعد الموارد اللازمة للتنمية القابلة للاستمرار . واذا ما تركت هذه الاتجاهات دون أن يكبح جماحها فإنها يمكن أن تؤدي بسهولة الى زيادة التردي الاقتصادي في العديد من البلدان النامية ، وأن تقضي على تأثير المكاسب التي تحققت بشق النفس في بلدان أخرى . والأسوأ من ذلك أنه يمكن بسبب الدرجة العالية من الترابط التي يتسم بها الاقتصاد العالمي أن تؤدي أوجه الضعف تلك الى تقويض الاستقرار الاقتصادي لجميع البلدان في المستقبل .

إلا أن الحالة الراهنة لا تخلو من المؤشرات التي تبشر بالأمل . فهناك عدد من العناصر الايجابية يمكن استبيانها بالفعل على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . إلا أن هذه العناصر لا يمكنها أن تلتحم تلقائيا في وقت واحد للتغلب على العوامل السلبية الموجودة أيضا . إذ لا بد لها من ادارة تعمل على تحقيق هدف إقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف . وفي هذا المسعى ينبغي أن تساهم جميع

البلدان في تحديد وتنفيذ سياسات تكميلية على الصعيدين الوطني والدولي بصورة تتناسب مع قدراتها . ولا بد أن يكون الهدف الرئيسي لهذه السياسات هو إنعاش النمو والتنمية في البلدان التي ما فتئت تعاني من الركود ، لا لأن ذلك ينطوي على امكانية تحقيق فائدة متبادلة فحسب ، بل أيضا لأن ذلك أمر تقتضيه العدالة والانصاف .

وفي هذا الجهد المشترك يضطلع الأونكتاد بدور هام ، لما له من طابع عالمي ونظرة متكاملة للتنمية العالمية . لقد حدد مجلس التجارة والتنمية التحدي الذي يواجهه الأونكتاد في إعلانه الذي صدر مؤخرا بمناسبة هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين . وتؤكد تلك الوثيقة على حاجة الأونكتاد الى تحقيق

"تفكير جديد فيما يتصل بالمشاكل التي طال أمدها وبالمجالات الجديدة التي تشغل بالنا ، وذلك من أجل النهوض بتدابير سياسية مبتكرة" .

وينبغي أن يسهم هذا المسعى في بزوغ توافق آراء جديد في مجال التنمية يسلم بأهمية تنمية بلدان العالم الثالث بالنسبة للاقتصاد العالمي وأيضا بالنسبة لسلم واستقرار العالم . وسيحتاج ذلك الى الدعم المستمر من كل الدول الأعضاء . وفي هذا الصدد ، يمثل الاستعداد الذي أبدته الحكومات للتوصل الى توافق آراء في الأونكتاد السابع وفي دورة مجلس التجارة والتنمية التي اختتمت أعمالها مؤخرا دلالة طيبة تبشر بالخير بالنسبة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في العام القادم وأيضا بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا وللأونكتاد الثامن . وإني على ثقة من أن هذه الروح التعاونية نفسها ستظل سائدة مع استمرار الأونكتاد في سعيه لتحقيق رسالته التاريخية في العقد المقبل .

وختاما أود أن أوجه إشادة خاصة بسعادة السيد كينيث دادزي الذي كان أول مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والذي يشغل الآن منصب الأمين العام للأونكتاد . إن التزامه الشخصي بمبادئ الأونكتاد هو أمر أقل ما يقال عنه إنه ملفت للنظر . ونحن نشكره على تفانيه وخدماته التي تتسم بإنكار الذات .

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة للأمين العام .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشارك باعتزاز كبير في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . ومنذ إنشاء الأونكتاد في عام ١٩٦٤ كجهاز تابع للجمعية العامة وهو يعمل كمصدر إلهام للحوار الدولي بشأن التنمية وكأداة رئيسية للمداولات والمفاوضات الحكومية الدولية حول المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي . وسجل الانجازات التي حققها الأونكتاد حافل ومثير للإعجاب ، وهو يشهد على قدرة هذا الجهاز على التكيف والاستجابة للواقع الدولي المتغير ولاحتياجات الدول الأعضاء ، وخصوصا البلدان النامية .

إن هذه الصفات التي تحلى بها الأونكتاد في الماضي ستزداد الحاجة الى تطبيقها بفعالية أكثر في السنوات المقبلة . وقد ظهرت على مدى السنوات القليلة الماضية بعض الاتجاهات الايجابية التي من شأنها ، لو أمكن إدارتها بشكل مناسب ، أن تحسّن أداء الاقتصاد العالمي . ومع ذلك فمن المحتمل أن يتسم العقد المقبل بحالات شديدة من عدم اليقين تنجم عن التغيرات السريعة التي حدثت في هياكل وأنماط الاقتصاد العالمي . وعلاوة على ذلك ، عانى الحوار حول التنمية من وهن العزيمة السياسية اللازمة لمعالجة المشاكل على أساس المصلحة المشتركة والفائدة المتبادلة والمسؤولية الجماعية . وتتعرض معظم البلدان النامية لخطر البقاء على هامش الاقتصاد العالمي ، نظرا لمحدودية قدرتها على تحمل التغيرات السريعة ، ولقلة تأثيرها النسبية على عملية اتخاذ القرارات الدولية . ولا يزال التفاوت القائم بين الأغنياء والفقراء مستمرا ، وأصبح العديد من البلدان النامية ، وخصوصا أقل البلدان نموا والبلدان المثقلة بعبء الديون ، غير قادرة على التخلص من الركود والفقر .

واذا ما أريد عكس مسار هذه الأحداث ، فإن على المجتمع الدولي أن يبدي التزاما متجددا بالمُثل العليا التي استرشد بها الآباء المؤسسون للأونكتاد . إن التحدي الذي نواجهه يتمثل في ضرورة التحرك الهادف صوب إقامة اقتصاد عالمي أكثر سلامة وأمنا وإنصافا ، وتوطيد أسس التنمية ، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح كل مجموعات البلدان عن طريق عملية بناء لتوافق الآراء في إطار متعدد الأطراف .

ويملك المجتمع الدولي بالفعل في الأونكتاد الوسيلة التي تؤدي الى تحديد الاجراءات اللازم اتخاذها اذا ما أريد التصدي لهذا التحدي . وولاية الأونكتاد تمكّنه من معالجة المسائل الحرجة بطريقة مترابطة في إطار منظور التنمية . وعلاوة على ذلك ، بوسع الأونكتاد ، نظرا لما تتسم به عضويته من طابع عالمي ، أن يجعل وجهة نظره العالمية بحق تؤثر على المسائل الاقتصادية الدولية . لذلك فإنه بوسعه أن يسهم مع المؤسسات الاقتصادية الدولية الاخرى في التعاون المتعدد الاطراف الموجه نحو التنمية .

وتوحي التطورات التي حدثت مؤخرا في الأونكتاد بأنه من الممكن تعبئة الإرادة السياسية اللازمة . ومن الأمثلة الطيبة لتوافق الآراء الحكومي الدولي الواسع النطاق والمبتكر ، الوثيقة الختامية للأونكتاد السابع والإعلان الذي اعتمده مؤخرا مجلس التجارة والتنمية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للأونكتاد . ومن الطبيعي أن توافق الآراء هذا لن يكون شيئا قيّما إلا اذا وفّر الأساس الذي يمكن أن تستند عليه الحكومات في اتخاذ التدابير المحددة اللازمة في مجال السياسة . لذلك ، ينبغي للدول الأعضاء أن تضاعف جهودها الجماعية التي ترمي الى التصدي للتحديات التي أنشئ الأونكتاد للتصدي لها ، وهي وضع الأسس اللازمة لإقامة نظام اقتصادي عالمي أفضل . واني على ثقة من أن الدول الأعضاء ستواصل تقديم الدعم السياسي الذي يحتاج اليه الأونكتاد للوفاء بمهمته في مجال التنمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مونيان فوفولو ممثل ليسوتو الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية .

السيد فوفولو (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لا نزال نشعر بأكبر قدر من الارتياح للطريقة القديرة للغاية التي تديرون بها باقتدار شؤون هذه الجمعية . ونحن نؤيد بيانكم الجدير بالثناء ونرحب به ، وكذلك بيان الأمين العام الموقر ، في هذه المناسبة الميمونة .

يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الإفريقية في هذه المناسبة الخاصة ـ الاحتفال بالعيد الفضي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . واسمحوا لي في البداية ان أعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي سيدلي به رئيس مجموعة السبعة والسبعين .

وفي هذا المنعطف ، نود أن نشيد بالأمين العام للأونكتاد ، السيد كينيث دادزي ، للطريقة القديرة التي واصل بها مناصرة قضية تلك المؤسسة منذ تعيينه . إن جهوده الدؤوبة في هذا المسعى جاءت على مستوى الثقة الكبيرة التي وضعها فيه المجتمع الدولي . وفي نفس الوقت نود أن نعرب عن تقديرنا لرؤساء الأونكتاد السابقين ، راؤل بريبيتش ، ومانويل بيريز غورينو ، وغاماني كوريا الذين وجهوا بامتياز شؤون تلك المؤسسة . وقد احتلوا في الواقع مكانا في تاريخ الأمم المتحدة .

لقد كان إنشاء الأونكتاد في عام ١٩٦٤ بمثابة بدء عصر جديد في تطور التعاون الدولي ، ولا سيما في ميدان التجارة والتنمية . وكان مأمولا أن يكون هذا التعاون أداة حاسمة في إنهاء تقسيم العالم الى مناطق وفرة ومناطق يسودها الفقر المدقع . كما كان إنشاء الأونكتاد تسليما واضحا من جانب المجتمع الدولي بأن الوقت قد حان في الأمم المتحدة من أجل إجراء مفاوضات تتعلق بمبادئ ومعايير جديدة تحكم العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المصنعة .

وقد ولد الأونكتاد بالنسبة لإفريقيا بعد أكثر من سنة بقليل من قيام المنظمة القارية الإفريقية ـ وهي منظمة الوحدة الإفريقية . ولهذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية مظهرا واضحا للتسليم بضرورة قيام نظام اقتصادي دولي جديد لكفالة التقدم السريع للتنمية في جميع البلدان النامية .

وتتيح لنا الذكرى الخامسة والعشرون لإنشاء الأونكتاد ، كأعضاء في هذه المنظمة ، فرصة للتفكير في الماضي ، والأهم من ذلك ، في التطلع الى المستقبل .

ومنذ إنشاء الأونكتاد تغير المناخ الدولي تغيرا جذريا . وكانت الثمانينيات بصفة خاصة عقدا ضائعا بالنسبة للبلدان النامية ككل ، ولا سيما فيما يتعلق ببلدان افريقيا . ورغم هذا ، اتسم الأونكتاد بالقدرة على إجراء البحوث ، والابتكار الموضوعي واتباع سياسة تحليلية مكنت المجتمع الدولي من أن يولد بنجاح أفكارا جديدة بشأن السياسات الدولية الخاصة بالتجارة والنقد والمال .

ومن بين إنجازات الأونكتاد الملموسة ، يمكننا أن نشير الى مجالات أنشطته الحيوية فيما يتعلق بالسلع الأساسية ، ولا سيما البرنامج الدولي للسلع الأساسية ، الذي أدى الى إنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية ؛ وفيما يتعلق بالملاحة ، نشير بصفة خاصة الى مدونة السلوك لشركات الخطوط الملاحية ، التي تهدف الى تمكين البلدان النامية ، ولا سيما البلدان الإفريقية ، من الحصول على نصيب عادل من تجارتها البحرية ؛ ومسائل النقد الدولي ؛ ومشكلة المديونية ، ولا سيما ابتكار الأونكتاد لمفهوم تخفيض الديون ؛ والنظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ؛ وبرنامج العمل الجديد والكبير من أجل أقل البلدان نموا ؛ والاتفاق القانوني الخاص بالتعاون بين الجنوب والجنوب . وينبغي أن يذكر أيضا إسهام الأونكتاد في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الإقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ ـ١٩٩٠ ، أي الى السنة المقبلة .

وبالنسبة لإفريقيا ، كان إنشاء الأونكتاد فرصة أخرى لتوجيه انتباه المجتمع الدولي الى مشاكل التنمية الخاصة المتفاقمة التي لا تزال تواجه افريقيا . وفي هذا السياق ، تصبح أهمية دور هذه المؤسسة أكثر وضوحا .

وتشير التوقعات الأخيرة للاقتصاد العالمي للتسعينيات الى صورة لعقد لا تختلف كثيرا عن تلك الصورة التي كانت سائدة في الثمانينيات . إن النسيج الاجتماعي والسياسي لمعظم البلدان النامية ، ولا سيما في افريقيا ، لا يمكنه أن يواجه عقدا آخر من التنمية المكبلة بالأغلال . ومن أجل هذا الهدف ينبغي أن يواصل الأونكتاد دوره

الرائد في السعي من أجل إيجاد أفكار وحلول جديدة للتحديات المقبلة . وعلى المجتمع الدولي ، من جانبه ، أن يجدد التزامه ، في هذا العيد الفضي ، للولاية التي أنشئ الأونكتاد من أجل تحقيقها . إن تداعي التعددية أخيرا والاتجاه صوب الثنائية ينبغي عكسه إذا كان على الأونكتاد ان يواجه التحديات وأن يقتنص الفرص الجديدة التي تنتظره . وسيواصل الأونكتاد القيام بدوره الشرعي والرئيسي في تشكيل العلاقات الإقتصادية الدولية على أساس طابعه العالمي .

ولهذا ، يراودنا الأمل في أن إجراءات الحصار التي تمارسها بعض البلدان والناجمة عن ترددها في مناقشة استراتيجية إنمائية معينة ، ستكون من سمات الماضي . وفي هذا السياق ، نود أن نسترعي انتباه أعضاء الجمعية العامة الى قطاع السلع الأساسية في الاقتصادات الإفريقية . إذ تعتمد معظم البلدان الإفريقية الى حد كبير على سلعها الأساسية ، ولكن من الناحية العملية فإن كل السلع التي تحظى بأهمية خاصة بالنسبة لإفريقيا لا تزال تتعرض لضغط مستمر فيما يتعلق بأسعارها المنخفضة التي تباع بها في الأسواق الدولية . وقد أدى هذا الى تدهور في معدلات التجارة ؛ ومن ثم الى استمرارية اختلالات موازين المدفوعات في المنطقة . وفي هذا المقام ، تولي البلدان الإفريقية أهمية كبرى لتشكيل الأمين العام للأونكتاد لفريق خبراء يعنى بمشاكل السلع الأساسية الإفريقية . ويراودنا الأمل في أن التوصيات التي يتوصل اليها هذا الفريق ، أيا كانت ، ستنفذ بقوة من جانب جميع المعنيين ، من أجل حل المصاعب ذات الجذور العميقة التي تواجه قطاع السلع الأساسية الإفريقية .

ولا يمكننا أن نضيف تأكيدا جديدا على مشكلة الدين الخارجي للبلدان الإفريقية . وفي هذا السياق ، اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية ، في اجتماعه المعقود في الدورة العادية التاسعة والأربعين في اديس ابابا، اثيوبيا ، في شباط/فبراير الماضي ، قرارا بشأن عقد ندوة دولية خاصة بالموقف الإفريقي المشترك المتصل بأزمة الدين الخارجي . وتهدف الندوة الى وضع استراتيجية مشتركة من أجل ضمان نجاح المؤتمر الدولي المعني بالمديونية الخارجية الإفريقية والإعداد له ، وهو المؤتمر الذي لا تزال إفريقيا تقترحه منذ بعض الوقت . ومن أجل هذا الهدف ، ترغب المنطقة الإفريقية في ان تؤكد من جديد مطالبتها بعقد هذا المؤتمر الدولي .

ولا يمكننا أن ننهي هذا البيان دون ان نذكر أقل البلدان نموا ، ومعظمها في إفريقيا . لا تزال تلك البلدان تواجه معوقات هيكلية هائلة وتعاني من تدهور ضخم في حالتها الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، رغم الإجراءات الهامة التي اتخذتها فيما يتعلق بسياسة التكيف وفقا لبرنامج العمل الجديد والكبير للثمانينات . وفي هذا الإطار ، نحث الأونكتاد على مواصلة السعي من أجل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المتضخمة التي تعاني منها أقل البلدان نموا . ونتطلع الى مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في ١٩٩٠ . ونحن ممتنون للأونكتاد للدور الذي يلعبه في التحضير لهذا المؤتمر . ويراودنا الأمل في أن يسفر المؤتمر عن مبادرات دولية جديدة من خلال برنامج عمل جديد لتلك البلدان .

وأختتم كلمتي هذه بأن أتمنى للأونكتاد كل نجاح في المستقبل ، لأن التحديات التي تنتظره تحديات ضخمة في الواقع بالنسبة لجميع الحكومات وبالنسبة للأمانة . ونأمل ان يواصل الأونكتاد القيام بدوره بدينامية . وسنتمكن سويا من بناء عالم أفضل نعيش فيه جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لسعادة داتو بادوكا الحج جايا ابن عبد اللطيف ممثل بروني دار السلام الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) رئيس مجموعة الدول الآسيوية : يسرني عظيم السرور أن أتحدث باسم الدول الآسيوية أمام هذه الجلسة العامة الخاصة المعنية بالاحتفال بالعيد الخامس والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . وتشاطر مجموعة الدول الآسيوية المجتمع الدولي بأسره شعوره العميق بالفخر لدى احتفاله بهذه المناسبة . وأود أن أضم صوتي الى صوت رئيس هذه الجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة فيما أعربا عنه من ارتياح للأعمال التي يقوم بها الأونكتاد .

أنشئ الأونكتاد قبل ٢٥ سنة ، وأسندت اليه مهمة النهوض بالتجارة الدولية ، وصياغة وتنفيذ مبادئ وسياسات بشأن التجارة الدولية ، ومعالجة ما يقترن بذلك من مشاكل عملا على التعجيل بالنمو الاقتصادي للبلدان النامية . ويؤكد احتفال هذا العام ، مرة أخرى ، فعالية الأونكتاد كأداة أساسية في التعاون الاقتصادي الدولي ، وفي الحالة الراهنة للعلاقات الدولية متعددة الأوجه في مشاكلها ومترتبات تلك المشاكل ، كان إنشاء الأونكتاد مثالا واضحا على اقتدار المخيلة المبدعة المميزة ، ذلك الاقتدار الذي أفصح عنه استحداث آلية ذات أهمية حيوية في تعزيز التعاون الدولي ، ولاسيما في ميدان التجارة والتنمية . فالأونكتاد مؤسسة خدمت المجتمع العالمي من خلال الدراسات ، والدراسات الاستعراضية ، وبحث المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية ، وبرهنت باقتدار على تمكّن في مجالات البحث والابتكار والتجديد للمفاهيم ، والتوصيات القائمة على تحليل السياسات ، مما عاد بالفائدة الكبيرة على الدول الآسيوية . وقد شاركت الدول الآسيوية مشاركة نشطة في الدراسات ، وساهمت مساهمات كبرى في عمليتي صنع السياسات والتفاوض في مؤتمرات الأونكتاد السابقة .

إن منجزات الأونكتاد كانت كبيرة الوزن وواسعة النطاق في وقت معا ، من أبرزها التدابير التي اتخذت في مجال السياسات التجارية والتي شملت مجالات كالتعريفات التفضيلية وعدم المعاملة بالمثل ، ونظام الأفضليات المعمم ، ونظام الأفضليات التجارية العالمي فيما بين البلدان النامية . وفي مجال السلع الأساسية ، بلغت الاجراءات المحددة التي اتخذتها منظمة الأونكتاد ذروتها في إنشاء الصندوق المشترك . كما تسنى بلوغ معالم طريق أخرى في مجالات النقد والتمويل ، والتحليل وإسداء المشورة بشأن السياسات فيما يتعلق بالمديونية ، وبالمساعدة التقنية في عملية ادارة المديونية ، ووضع مدونات قواعد السلوك واللوائح في مجال الشحن البحري ، ونقل التكنولوجيا ، والخدمات ، ومشاكل أقل البلدان نموا ، وتنمية التجارة فيما بين البلدان النامية .

فلدى الدول الآسيوية أسباب قوية تطمئنها للاعتماد على دينامية الأونكتاد . إن المنطقة الآسيوية شاسعة وحافلة بالسكان ، وقد وهبت موارد طبيعية سخية ، لكنها تعاني أيضا من قيود بعضها متأصل وبعضها مفروض . وفي حين تعاني المنطقة من مشاكل خاصة ذات خصائص معينة ، بوصفها جزءا من المجتمع الأكبر للبلدان النامية ، فإن الدول الآسيوية ليست بحال من الأحوال بمعزل عن نمط الاقتصاد العالمي . وفي نفس السياق ، توجد فيها مشاكل الفقر والمديونية والتخلف جنبا الى جنب مع الوفرة واقتصادات النمو المعتمد أساسا على التصدير ، مما يخلق ظاهرة متناقضة . ولذا فإنه من المأمول أن تسهم في التوفيق بين التناقضات مبادرة الأونكتاد المتصفة بالتجديد القائمة على رؤية الاتجاهات المتعارضة في سياق ذات السلسلة متصلة الحلقات .

وعلاوة على ذلك ، تؤثر البيئة الدولية المتغيرة على الدول الآسيوية بعدد من الطرق . إلا أن أبرزها هو الاختلال في التنمية الاقتصادية العالمية . فقد انحصر النمو الاقتصادي أساسا في الثمانينات في البلدان المتقدمة في حين لم تسجل اقتصادات البلدان النامية ككل إلا معدلات نمو ضئيلة . وفيما عدا قلة من البلدان والمناطق التي حققت أداء اقتصاديا جيدا نسبيا ، فإن معظم البلدان النامية يعاني من الركود والمشاكل الاقتصادية العسيرة . ومما يزيد ذلك سوءا البيئة الاقتصادية الخارجية

المتردية وتصاعد النزعة الحمائية ، وتخاذل أسعار السلع الأساسية ، وثقل أعباء المديونية ، والمشاكل المالية . وبإزاء ضخامة هذا الكمّ الكبير من المشاكل تزداد الآن أعمال الأونكتاد أهمية . ويظل جدول أعمال الأونكتاد ذا صلاحية باقية ، ولاسيما في حقبة من الاختلالات والإجحاف والتكافل المتعاظم والتفاعل المتبادل بين الأمم .

بالمقارنة الى البيانات الايجابية التي ألقيت في المناقشة العامة بشأن المناخ السياسي الدولي ، ما زالت البيئة الاقتصادية العالمية التي وضعناها فيما سبق بيئة داعية الى القلق . ولهذا ، فإنه من المهم أن يواصل الأونكتاد تركيز انتباهه على المجالات ذات الأولوية التي ترفع العلاقات الاقتصادية بين الدول الى ذرى جديدة من التعاون والوئام . وفي حقيقة لم يعد التكافل فيها عادة ذهنية فحسب بل وأصبح واقعا متراصفا بعمق في نسيج معقد من الروابط المؤسسية والاتصالات الشخصية ، يمكن لمؤتمرات الأونكتاد أن تجني بصورة مثمرة الطاقات والمعارف من هذه الأواصر ، وأن تصبح قناة توصيل الى الانشطة القائمة على التعاون مستقبلا . إن المشاكل المزمنة في الاقتصادات الآسيوية كمشاكل تثبيت أسعار وانتاج السلع الأساسية ومشاكل الحمائية ومشاكل الوصول الى الأسواق - وكذلك المشاكل المتعلقة بوضع استراتيجية سداد للمديونية ذات توجه تنموي أمثلة على المشاكل التي تحتاج الى حلول سريعة إن كان للاختلالات الاقتصادية بين البلدان النامية والمتقدمة أن تعالج علاجا فعالا .

وأود أن اختتم كلمتي بأن أستشهد بما قاله أمين عام الأمم المتحدة ، سعادة خافيير بيريز دي كوييار في نشرة الأونكتاد الصادرة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . وقد قال إنه ، فيما يخص الأونكتاد :

"يتمثل التحدي في تحسين صحة الاقتصاد العالمي واستقراره ، ودعم أسس التنمية ، وتعزيز العلاقات الاقتصادية العالمية ، بما يعود بالخير على كل مجموعة من مجموعات البلدان ، وذلك عن طريق بناء توافق للآراء في إطار متعدد الأطراف . وإن السعي الى تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية يتشابك مع البحث المستمر عن السلام والأمن في العالم وساوية يشكلان كلا عضويا" (الأونكتاد ، النشرة ، ايلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، ص. ٥) .

وإن المهمة صعبة سواء بالنسبة للمجتمع الدولي أو للأونكتاد . لكننا نعتقد أن الأونكتاد سوف يتكيف ويستجيب للتحديات الماثلة في تحقيق الأهداف التي ذكرناها .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لسعادة السفير ايزفين زابوتسكي ، سفير تشيكوسلوفاكيا الذي سوف يتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد زابوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية : يسعدني كل السعادة أن أتحدث باسم وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهنغاريا ، وباسم بلدي ، تشيكوسلوفاكيا . يسعدني أن أشارك في هذا الاحتفال وأن أهنئ باسم بلدان أوروبا الشرقية ، السيد كينيث دادزي الأمين العام للأونكتاد ومن خلاله كل العاملين في الأمانة العامة في هذه الذكرى الخامسة والعشرين لمنظمتهم . ونود ، في هذه المناسبة ، أن ننوه أيضا بالاسهامات البارزة التي قدمها كل من الأمناء العامين السابقين للأونكتاد - السيد راؤول بريبيش ، والسيد مانويل بيريز غريرو ، والسيد غاماني كوريا ، الذين أرسوا بفضل عملهم الأساس الذي قام عليه عمل الأونكتاد وتطوره منذ ذلك الوقت .

أنشئت الجمعية العامة الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ كهيئة من هيئاتها الدائمة وكلفته بالنهوض بالتجارة الدولية ، خصوصا بالنسبة للدول النامية ، وذلك لتسريع نموها وتنميتها الاقتصاديين . وعندما نقوم بتقييم الأنشطة التي أنجزت خلال ربع القرن المنقضي ، نلاحظ أن الأونكتاد سعى بنجاح الى تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد جايا (بروني دار السلام) .

بيد أن مهامه لا تزال ذات صلاحية باقية وخاصة بالنظر الى تعقد الصعوبات التي تواجه المجتمع الدولي في هذه الايام . لقد أثبت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قابليته للاستمرار وأرسى نفسه كأهم هيئة من هيئات الجمعية العامة معنية بمسائل التجارة الدولية والتنمية . من السمات المميزة للأونكتاد عالميته ، بالنظر الى عدد المشاركين في عمله والى نطاق المشاكل التي يطلب منه أن يتناولها .

إن الطابع العالمي للأونكتاد يسمح بدراسة مجمل مشاكل التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية في سياق ما بينها من علاقات متبادلة وتكافل وثيق ، من ذلك ، في ضوء مصالح جميع البلدان المشاركة . وبظهور هذه المنظمة فتحت صفحة جديدة في النهج المفهومي والمؤسسي لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية .

لقد أسهم الأونكتاد إسهاما لا يستهان به في المناقشة البناءة لمسائل التجارة الدولية والتنمية ، وفي وضع التدابير الفعالة الكفيلة بحسم المشاكل في هذا المجال . وقد اعتمد عدد من الوثائق الهامة تحت اشرافه . كما أن العديد من قراراته وتوصياته كانت ذات طابع عملي وسمحت بتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس المنفعة المتبادلة .

إن البلدان التي أتكلم باسمها مجمعة على الاعتراف بأن الأونكتاد يضطلع بدور مفاهيمي هام في إعداد التوجيهات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية الدولية . وقد اتضح هذا بصفة خاصة لدى وضع المبادئ التي تحكم العلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية المفضية الى التنمية التي أصبحت بدورها أساسا لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . كما ان الميثاق بدوره قد أظهر سبلا جديدة لاصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن دور الأونكتاد في وضع التدابير الكفيلة بتنظيم الاتجار دوليا في السلع الأساسية أمر لا يمكن أن ينكره أحد . وقد كان اعتماد البرنامج المتكامل للسلع الأساسية إسهاما هاما في تلك العملية .

والاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية ، الذي بدأ سريانه في حزيران/يونيه من هذا العام ، كان إسهاما عمليا من جانب الأونكتاد في تثبيت أسواق السلع الأساسية وتهيئة الظروف اللازمة لصيانة الأمن الاقتصادي للدول .

والدورة السابعة للمؤتمر ، التي وضعت فيها التدابير للتغلب على الاتجاهات الخطرة التي بدأت تبرز في عمل المنظمة في النصف الأول من الثمانينات ، كانت مرحلة هامة في تطوير الأونكتاد . ولقد أكدت تلك الدورة دور الأونكتاد في الشبكة العصرية للمنظمات الاقتصادية الدولية وحددت عددا من الاتجاهات الجديدة لعمل الأونكتاد .

وبالنظر الى مرحلة التنمية الجديدة أساسا التي يدخلها الآن الاقتصاد الدولي ، ترى بلداننا أنه قد باتت هناك حاجة الى تدويل النهج الهادفة الى حل المشاكل القائمة في هذا المجال .

ولقد كان مما يكفي ، تقليديا فيما سبق ، في حسم الخلافات بين الدول ، ايجاد توازن بين المصالح الوطنية لتلك الدول . لكن التوازن اليوم لن يكون متصفا بالاستقرار اذا ما بذلت محاولات لبنائه على أي أساس خلا أساس المصالح المشتركة للبشرية جمعاء .

إن التوازن الحقيقي والتكافل الثابت لا يمكن أن يتحققا إلا على أساس العمل الذي يكمل بعضه بعضا بشكل متبادل . والعملية الموضوعية الرامية الى إنشاء اقتصاد عالمي متكامل تتطلب الانتقال الى مستوى جديد كيفيا من المشاركة الاقتصادية متعددة الأطراف .

ونحن نؤيد وجود تعاون جدي غير متحيز ونؤيد حسم المشاكل الاقتصادية العالمية عن طريق الجهود المشتركة والاستفادة الفعالة من الآلية القائمة حاليا في مجال التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف .

إن بلداننا على اقتناع بأن على الأونكتاد أن يضطلع بدور أهم كمحفل للحوار الاقتصادي العالمي وللبحث المجدي عن أفضل الحلول للمشاكل الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية .

فبالنظر الى ما يتمتع به الأونكتاد من خبرة وقدرة فكرية عظيمة وطابع عالمي ، يمكن له أن يساعد على إدارة التكافل بغية زيادة القدرة على التنبوء بالمستقبل وزيادة الاستقرار ، والموثوقية التي يعوّل عليها ، والروابط الاقتصادية فيما بين الدول ؛ وكفالة المنفعة المتبادلة في المبادلات الاقتصادية العالمية ؛ والتعجيل بإيجاد حل للمشكلة العالمية المتمثلة في المديونية الخارجية ؛ وفي خاتمة المطاف ، تحسين الظروف الاجتماعية لجميع الشعوب .

إننا نقدر دور الأونكتاد في تخفيف وطأة الحالة العسيرة التي تعيشها أقل البلدان نموا . وقد ساعد برنامج العمل المضموني الجديد لعقد الثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي وضع تحت رعاية الأونكتاد ، على تدعيم جهود المجتمع الدولي وجهود هذه المجموعة من البلدان . وينبغي أن يوفر مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المزمع عقده في العام المقبل والذي تجري بشأنه اعدادات مكثفة في إطار الأونكتاد دفعة اضافية لحل مشاكل تلك البلدان .

إن لدى الأونكتاد إمكانية هائلة للمساعدة في وضع وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع وينبغي أن يواصل التصرف باعتباره مركزا مفاهيميا للأمم المتحدة فيما يتصل بمسائل التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية .

وبالاضافة الى المسائل التي ذكرت بالفعل ، ثمة مسائل أخرى ، كالصادرات غير المنظورة والتمويل ، ونقل التكنولوجيا والنقل البحري ، ينبغي أن يوليها الأونكتاد اهتماما مستمرا .

إن الوفاء الناجح بالمهام الجديدة للأونكتاد أمر مستحيل بدون التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى المتخصصة في مختلف جوانب العلاقات الاقتصادية المعاصرة ، كمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وغير ذلك من المحافل المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء .

وإذ تأخذ بلداننا في اعتبارها استراتيجيات تنميتها الاجتماعية والاقتصادية الرامية الى الاشتراك بقدر أكبر من النشاط في تقاسم المهام الدولية ، فإنها على استعداد ، في إطار الأونكتاد ، لمواصلة الإسهام البناء في حل المشاكل الاقتصادية الملحة للعصر الحاضر .

وتأمل بلداننا أن يتمكن الأونكتاد ، بفضل الخبرة التي اكتسبها على مر ٢٥ عاما من وجوده ، من الاضطلاع بصورة ناجحة بالمهام الجديدة الناشئة عن المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية العالمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد تشارلز فلمينغ ، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول امريكا اللاتينية ودول الكاريبي .

السيد فلمينغ (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نحن الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، نشعر بسعادة غامرة في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، لأننا اضطلعنا بدور عامل محفز في إنشائه . وقد وفرنا له في ذلك الحين خيرة أدمغتنا ، في شخص راؤول بريبتش ومانويل بيريز - غيريرو ، للمساعدة على استمراره بعد ولادته .

فيما بين عقد مؤتمر القاهرة المعني بمشاكل البلدان النامية في عام ١٩٦٢ الذي لم يحضره ، لأسباب عديدة ، إلا ٣٦ بلدا من البلدان النامية ، وبين اعتماد قرار الجمعية العامة ١٧٨٥ (د - ١٧) في كانون الأول/ديسمبر من نفس العام ، الذي دعا الى عقد مؤتمر الأونكتاد الأول في عام ١٩٦٤ ، اضطلعت هذه المنظمة التي تضم الآن ١٦٨ عضوا دور دينامي نشعر بالفخر والاعتزاز تجاهه في مجال التنمية العالمية من خلال التطبيق الفعلي لفلسفة بريبتش الأساسية "التدابير المتلاقية" ، أي تشجيع التنمية الاقتصادية والتجارية عن طريق التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة .

قبل ٢٥ عاما ولد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في غمار مرحلة من إعادة التقييم الاقتصادي والسياسي في العالم النامي ، مرحلة أدت فيها مسيرة الاستقلال إلى جهود جديدة لتغيير العلاقات التجارية الجديدة ، وكنا فيها ، نحن في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، نسعى ، في إطار نظرية التبعية ، إلى إعادة تحديد وهيكلة علاقة المركز والمحيط التقليدية التي أعاقت على نحو خطير نمونا الاقتصادي وقدرتنا على تكوين رأس المال .

وكما قيل في المؤتمر الأول ، ولد الاونكتاد في وقت سادت فيه اختلالات كبرى في الاقتصاد العالمي سببها ، بين جملة أمور ، التباين بين معدل نمو السلع الأساسية في العالم النامي ومعدل واردات هذه البلدان من السلع المصنعة . وقد تفاقم ذلك الوضع نتيجة لعدد من العوامل ، من بينها الاستخدام المتزايد للمواد الاصطناعية في المراكز الصناعية ، مما أدى إلى انخفاض الطلب على السلع الأساسية ؛ وإلى مرونة فائقة في أسعار المواد الخام بالمقارنة إلى أسعار السلع المصنعة والخدمات ؛ وإلى التحديث السريع والحمائية العالية للزراعة في كثير من اقتصادات السوق المتقدمة النمو .

إن كانت كل هذه الأمور تبدو مألوفة ، فذلك لأننا أكملنا الدائرة ، أو كما نقول بالفرنسية "Plus ça change , plus c'est la même chose" ، أي مهما تغير الوضع يظل كما هو . فبعد أن حققنا بعض المكاسب الملموسة في العقود الماضية ، أصبحنا الآن نواجه ، مرة أخرى ، نفس المشاكل الاقتصادية التي واجهناها في عام ١٩٦٤ . لكني أسارع فأضيف أن الوضع كان سيصبح أسوأ من ذلك بكثير جدا لولا العمل "التولستويي" الذي أنجزه الاونكتاد تحت قيادة جاماني كوريا والآن صديقنا العزيز كنيث دادزي .

من الصعب أن نبالغ في تقييم الاسهام الذي قدمه الاونكتاد إلى البلدان النامية في مجالات التجارة والنقد والتمويل على مدى ربع القرن الماضي أو نحدد مقداره . ونحن في امريكا اللاتينية والكاريبي ممتنون بشكل خاص للإطار المعزز للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، الذي ييسّره الاونكتاد ، وهو

ما نشاهده ، على سبيل المثال ، في جولة أوروغواي الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، والإعداد لجولة المفاوضات الثانية في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية .

إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، قد حلت مع نهاية هذا العقد الذي كان عقدا صعبا بالنسبة للبلدان النامية ، ينبغي أن تبشر بأمل جديد في علاقات اقتصادية أكثر انصافا وتكافؤا بين الشمال والجنوب .

ونحن ، في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، نعتزم تكريس أنفسنا في التسعينات للمبادئ التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في قراره ٣٧٦ (د - ٣٦) ، أي أن نتعهد بأن نقدم للاونكتاد الدعم السياسي اللازم لجعله أداة للتعاون الدولي أكثر فعالية وتجاوبا في ميادين التجارة والنمو والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الكلمة الآن للسيد اريك تيلمان الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيد تيلمان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، اسمحوا لي أن أنضم إلى صفوف الآخرين في الاشادة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائه .

في مناسبات مماثلة ، جرى العرف على أن نقيّم المنجزات وأن نحاول تبين الشوط الذي قطعناه ، وأن نعرف ، قبل كل شيء ، إلى أين نتجه . واسمحوا لي أن أفعل دون أن أوغل في التفاصيل .

ما من منظمة أخرى ، داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها ، ارتبطت على هذا النحو الوثيق ، بما ظللنا لفترة من الزمن نسميه الحوار بين الشمال والجنوب . ومع قيام الأونكتاد ، ارتبطت فكرة التنمية بفكرة التجارة العالمية . فقد أتاحت له

ولايته معالجة مسائل تدخل في الإطار الكامل للقضايا الاقتصادية الدولية ، مع التركيز بصفة خاصة على علاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . وكان من الطبيعي أن يرى الاونكتاد ، بوصفه مؤسسة ، أن دوره هو الأخذ بأيدي الأطراف الأضعف على الساحة الاقتصادية العالمية .

وعن طريق توليد أفكار ومفاهيم جديدة - بالتركيز على المناقشات الدولية والتأكيد على ترابط القضايا ، اضطلع الاونكتاد ، بوصفه محفلا تفاوضيا هاما ، ومن خلال كل هذه الطرق ، بدور فريد وهام في إيجاد الحوار والتعاون في مجال التجارة والتنمية ، في ظروف اقتصادية وسياسية متغيرة .

وهذا لا يعني أن جميع التوقعات والتطلعات قد تحققت . فهذا مستحيل . لقد كان العقد الماضي بصفة خاصة عقدا صعبا بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية . ومع هذا ، يمكننا أن نتبين اليوم - أو بالأحرى على مدى العامين المنصرمين بعد انعقاد الأونكتاد السابع ، تلاقيا دوليا متعاظما للآراء حول العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية . ولعل التطورات الحاصلة في الشؤون الدولية يكون لها أيضا تأثير ايجابي في الميدان الاقتصادي . ونعتقد أنه يجدر بنا في هذا السياق أن نبرز حقيقة أن :

"عددا متزايدا من البلدان في كل أنحاء العالم تفيد من مؤشرات السوق والتنافس في تشجيع المبادرات الفردية في ميدان الأعمال وفي الوصول بمساهمة القطاعين العام والخاص إلى الحد الأمثل" . (A/44/L.39 ، المرفق ، الفقرة ٥)

وهو ما جاء قبل بضعة أسابيع في الإعلان الصادر عن مجلس التجارة والتنمية بمناسبة الذكرى السنوية للاونكتاد .

لقد تمكن الاونكتاد ، إلى حد كبير ، على مر السنين ، من التكيف للظروف المتغيرة . ومع ذلك ، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الدرجة التي يمكن أن يظل فيها الاونكتاد في طليعة هذه التغيرات تتوقف ، بوضوح ، على مدى توافر الارادة السياسية لدى الدول الأعضاء وعلى توافق آرائها .

وإذ أتكلم بلسان البلدان الصناعية ، اعتقد أن هذه فرصة مناسبة للاعتراف بأننا نوافق على اهتمام الأونكتاد بشواغل البلدان النامية . إن تلك المنظمة - وهي الوحيدة من نوعها ذات العضوية العالمية - ما فتئت تحتل مركز الصدارة من حيث التركيز على العلاقة المتبادلة بين المسائل وعلى الترابط . وبالتأكيد فإن الحاجة الى وجود محفل تنظر فيه جميع المسائل والمشاكل وتناقش في مجموعها لن تقل في المستقبل . وحتى إذا كان هناك تلاق في الآراء حول السياسة الاقتصادية ، فهناك خطر محتمل متزايد بظهور اقتصاد عالمي ثنائي الاتجاه في وقت يشهد تغييرا تكنولوجيا سريعا وترديا بيئيا خطيرا على نطاق لم يسبق له مثيل ، وبعدم تمكن بعض البلدان من الخروج من الحلقة المفرغة للفقر والتخلف .

وبنفس الطريقة ينبغي لنا كبلدان أن نواجه التحديات ونستفيد من الفرص الجديدة التي تنتظرنا مستقبلا ، وأن نتكيف مع البيئة الدولية الأكثر تنافسا وانفتاحا . كما اننا ، واقصد المجتمع الدولي برمته ، نحتاج أن يكون الأونكتاد مواكبا للتطورات إن لم يكن سابقا لها ، على الصعيد التحليلي ، باعتباره محفلا لتبادل الآراء والتجارب عند الاقتضاء ، ومحفلا للتفاوض لإيجاد حلول عملية للمشاكل التي تندرج تحت ولايته .

ونحن كمجموعة نغتنم هذه الفرصة لكي نجدد التعهد الذي قطعناه على انفسنا في جنيف منذ بضعة أسابيع بأن نسعى في الأونكتاد وسائر المحافل الى سبل مبتكرة لحفز التنمية القابلة للاستمرار في جميع البلدان والمساهمة في التعجيل بنمو البلدان النامية . ونجدد التزامنا بأهداف الأونكتاد وتأييدنا السياسي له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل ماليزيا الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وفي سياق كلامه سيعرض مشروع القرار A/44/L.39 .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يحتل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مركزا رئيسيا في إطار مجموعة الـ ٧٧ ، ليس فحسب بسبب مولدنا المشترك ، بل أيضا بسبب إسهامات الأونكتاد لخير البلدان

النامية . واعترافا بهذه العلاقة الخاصة والإسهام الهام أشادت الوفود إشادة عظيمة بالأونكتاد أثناء الاجتماع الوزاري غير العادي لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في كراكاس في حزيران/يونيه من هذا العام احتفالا بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧ . وما برح الأونكتاد حليفا للبلدان النامية ، ونحن نتطلع الى تعزيز هذه العلاقة في السنوات المقبلة .

نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لتسجيل امتناننا العميق للعمل والجهود المبذولة من جانب الأمين العام الحالي والأمناء العامين السابقين للأونكتاد وموظفي أمانته العامة . فقد أسهموا جميعا في المبادرات والمساعي الناجحة للأونكتاد التي ارتبطت بها مجموعة الـ ٧٧ أشد الارتباط .

وعلى حد قول زميلي السفير بارنيت ، ممثل جامايكا الدائم ورئيس مجموعة الـ ٧٧ في جنيف مؤخرا ، في الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه لا يمكن في غضون بضع دقائق سرد أعمال ومنجزات ٢٥ عاما . بيد أنني أود أن أبرز أهم منجزات الأونكتاد منذ إنشائه وهي ما يلي : أعمال ريادية في التجارة تشمل مجالات منها التعريفات التفضيلية ، وعدم التعامل بالمثل ، والنظام المعمم للأفضليات التجارية والنظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية ؛ وإسهام هام في مجالات السلع الأساسية وجد أفضل تعبير له في إنشاء صندوق السلع الأساسية ؛ ووضع هدف للمساعدة الإنمائية الرسمية ؛ ووضع توصيات للتحليل والسياسة فيما يتعلق بالمديونية الخارجية ، والمساعدة الفنية في إدارة المديونية ؛ ومدونات السلوك والقواعد في مجال النقل البحري ، والممارسات التجارية التقييدية ؛ والأعمال المتعلقة بنقل التكنولوجيا ، ومشاكل خدمات أقل البلدان نموا والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية .

إننا نشهد الآن بيئة خارجية متغيرة تحققت لأسباب منها تخفيف التوترات بين الدولتين العظميين ، واتجاه الدول المتقدمة إلى التوحد في مناطق والتطورات الحالية في العالم الاشتراكي . وتأمل مجموعة الـ ٧٧ أن تؤدي هذه التطورات الى تهيئة

الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية . وفي هذا الصدد ، فإن الاونكتاد ، في ضوء تجربته عبر ٣٥ عاما ، يمكن بالتأكيد أن يقدم اسهامات قيمة .

وإذ نستعد للدخول في عقد جديد في غضون الأسابيع الستة القادمة ، ينبغي أن ندرك أن لدينا عددا من الفرص الهامة من أجل وضع أساس متين للمستقبل . وهذه الفرص تتضمن : دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة لإعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ؛ ومؤتمر الامم المتحدة الثاني لأقل البلدان نموا ؛ وجولة اوروغواي ، وهي حاليا في مراحلها قبل الأخيرة ؛ والاستراتيجية الإنمائية الدولية الرابعة ؛ والاونكتاد الثامن .

ومجموعة الـ ٧٧ مقتنعة بأن الاونكتاد ، بولايته المتعددة القطاعات ، ينبغي أن يكون في طليعة سعينا المشترك لإيجاد أسلوب متسق متكامل لمعالجة المسائل التي يتعين معالجتها في هذا المحفل وسائر المحافل في عصر يتسم بالترابط المتزايد .

لقد كان التفاعل كبيرا بين الاونكتاد ومجموعة الـ ٧٧ عبر السنوات الـ ٣٥ الماضية . وستواصل مجموعة الـ ٧٧ العمل على نحو وثيق مع الاونكتاد وسائر الملتزمين المخلصين بقضية النمو والتنمية ولاسيما في البلدان النامية .

وأخيرا يشرفني ، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، أن أعرض مشروع القرار A/44/L.39 ، المعنون "الذكرى الخامسة والعشرون لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" ، المعروض على الجمعية العامة للنظر فيه . ومشروع القرار ذو طابع إجرائي أساسا . وهو يؤيد الإعلان المتعلق بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الذي اعتمده مجلس التجارة والتنمية في الجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين . ويحدو مجموعة الـ ٧٧ وطيد الأمل في أن يتسنى لشركائنا التعاون معنا في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للسفير بلان ممثل فرنسا الذي سيتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم نيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بمناسبة احتفالنا بالذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

وأود أن أؤكد الأهمية التي تعلقها دولنا على المبادرة التي أدت الى إنشاء الأونكتاد . ويبدو لنا أن قيمة الاونكتاد تكمن في الطبيعة الثنائية لأنشطتها ، التي في حين تقوم أساسا على التفكير فإنها تؤدي الى العمل . ان الاونكتاد في عامه الخامس والعشرين آخذ في التطور خلال فترة مؤاتية كل المؤاتاه لدوره في التعاون الاقتصادي الدولي .

إن الاونكتاد يشكل محور مناقشة المشاكل الاقتصادية الدولية . ويستمد ملامحه المحددة من طبيعته العالمية الشاملة والدائمة .

أولا ، إنه يشجع الوعي بوقائع الأمور في عدد من المجالات . ونتيجة لذلك ، شهدنا في سياق سلسلة من المؤتمرات ، بزوغ تطورات جديدة تشكك في الافكار التي كانت مقبولة على نطاق واسع في الستينيات . وأذكر على سبيل المثال التطور التدريجي لنهجنا إزاء التنمية . فقد مكنتنا تبادلات الآراء التي اتاحتها اجتماعات الاونكتاد من التوفيق بين آرائنا بشأن الطبيعة المطردة لظاهرتين هما نمو البلدان الصناعية الجديدة والعراقيل الكبيرة التي تعاني منها أقل البلدان نموا .

وهذا المحفل الاقتصادي ملائم لتطوير أفكار جديدة أيضا . ويحضرني خصوصا بحثنا ، الذي ما زال في مرحلته الأولى ، والذي يتناول التكافل الاقتصادي ، الذي لم تزل آثاره غير مدركة الا جزئيا . وكما أعلنت المجموعة الأوروبية في مناسبات عدة ، فإن واقع الحياة هذا يضع قيودا علينا جميعا ويثير آمالا لم يسبق لها مثيل . وعلى وجه التحديد ينبغي لدراسة هذا الموضوع ، أن تخلق نهجا جديدا لتناول مسائل التعاون الاقتصادي الدولي . ولقد ولّد مفهوم التكافل نقاشات عدة إلى الآن ، والأونكتاد محفل ممتاز لبحث المسألة على نحو أوفى .

وعلاوة على ذلك ، يمكّننا الأونكتاد في إطار الحوار الجاري داخله ، من تبديد بعض الالتباسات وسوء التفاهم الذي يعيق التنمية . إن العقد الأخير ، الذي تناقش نتائجه المخيبة في هذا المجال بمرارة قد عانى في هذا الصدد من مواقف مغرقة في الطموح أو جامدة بشأن دور المنظمات الدولية ومواردها . ومن المؤسف أيضا أن النهج المختلفة هذه قد دفعت دولا أخرى لأن ترد برفض المحافل المتعددة الأطراف . ويبدو لنا أن هذه المرحلة قد تم تجاوزها لصالح روح جديدة لدى كل الأطراف وأن الجو الأكثر هدوءا الذي يسود هذه المناسبة يحتم على المؤسسة القيام بدور أكبر .

إن التقدم الذي سُجِل في السنوات الأخيرة ، عالميا ، يبدو مشجعا . وأعمال الدورة السابعة لمؤتمر الاونكتاد والدورة الأخيرة لمجلس التجارة والتنمية والنتائج التي تم التوصل إليها تنم عن التقاء نسبي في وجهات النظر .

إن نجاح المجلس في اعتماد إعلان مشترك حول مستقبل الاونكتاد يعد فعلا نتيجة تستحق الثناء .

ولكي نحقق أكبر قدر ممكن من المنافع الناتجة عن هذا التقدم ، فإن المجموعة الأوروبية أكدت أن الذكرى الخامسة والعشرين هذه يجب أن تكون فرصة لمراجعة طرائق عمل المؤتمر . وينبغي أن يكون هدفها تحقيق حوار يتسم بطابع أقل رسمية وصرامة ، وموجه نحو أهداف محددة مثل : نجاح الاقتصادات المصنعة الفتية ، وتباطؤ نمو البلدان الأقل نموا ، والتكافل ، وتجربة التكيف وغيرها . وأن تنصب مساهمتها الرئيسية على

تجاوز العقبات البيروقراطية التي كانت تواجه عبر السنوات وتفادي المبالغة في الطابع الرسمي لأعمال المؤتمر لأننا بذلك نخلق اتجاها يتسم بالتحجر .

إن أعمال الاونكتاد ستمكننا ، إذا ما ازدهرت روح الحوار الحالي ، في التعامل بشكل أفضل مع المشكلات الاقتصادية العالمية وبإثراء بعضنا بعضا من خلال فوراقنا . إن جوهر التفكير ومغزاه في هذا المضمار ينبغي أن يمكننا من الحصول على نتائج قيمة . وإننا في الواقع نشعر بالسرور لكون السنوات الأخيرة قد فتحت المجال لتحديد أفضل لوظائف الأونكتاد وهيئات أخرى . إن دور الاونكتاد ، هو أولا وقبل أي شيء آخر ، تحديد التطلعات والمشروعات التي تقع مسؤولية تنفيذها على الآخرين . وفي هذا الصدد ، تقع على عاتقه مسؤوليات جسام ينبغي أن يضطلع بها دون تردد .

إن سجل أنشطة الأونكتاد ثري ومتنوع . وينبغي الآن اكمال ما بُدئ به والاستمرار في المسار الذي تم رسمه . ولتحقيق هذه الغاية تؤكد المجموعة الاقتصادية الأوروبية كل التأكيد على حقيقة أن الأونكتاد يجب أن يتوخى غاية الدقة في تحديد أهدافه . ونعتقد إنه ينبغي مواصلة الجهد الذي نمّ عنه إعلان جنيف الصادر في تشرين الأول/اكتوبر الماضي . وهذا الدأب سيجعل من الممكن تفادي ازدواجية عمل المنظمات الأخرى والإعلانات التي لا تتسم بالواقعية . ولو انعقدت الدورة الثامنة للأونكتاد في إطار ولاية واضحة لا لُبس فيها ، فإنها ستنتهي إلى نتائج ملموسة وواقعية وقابلة للتطبيق .

إن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ستظل متمسكة بالتزاماتها ، كما فعلت بشكل منتظم ، فيما يتعلق بتطبيق النظام العام للأفضليات والمساعدة الانمائية الرسمية . وبوصفنا المانح الأول للمساعدة للدول النامية وخصوصا لأقل البلدان نموا ، نأمل في أن تتيح لنا الأعمال المقبلة للأونكتاد إطارا تندرج فيه أعمالنا الجماعية وسياستنا الوطنية باتساق . ومن الضروري أن نفهم بوضوح كاف أدوار الدول على اختلاف فئاتها ، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بغية تفادي حالات سوء الفهم التي وقعت في الماضي .

بهذه الدينامية الجديدة نأمل أن يقدم الأونكتاد سبل الاستجابة العملية والفعالة لبعض التحديات الكبيرة ، مثل التحديات التي تواجهها البلدان الأقل نموا . وهذه الدول ، وخصوصا ما هو واقع منها جنوب الصحراء في افريقيا ، ينبغي أن تبقى محط اهتمامنا . وعلاوة على ذلك ، فإن مسائل الديون والبيئة يمكن معالجتها بشكل أفضل لو ضمت جهود الأونكتاد الى تلك المبذولة في محافل أخرى . وعلى المدى القصير سيلقي البدء بتشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية ومتابعته بأعمال اضافية على عاتق الأونكتاد ، دون المساس بالأعمال المستقبلية الأخرى في الميدان نفسه . وأخيرا ، وعلى المدى البعيد ، ينبغي لنا أن نمعن النظر في أنماط التعاون الدولي التي يمكن أن تخفف من العجز المالي واختلال الميزان التجاري في الوقت الحاضر ، مع اضطلاع الدول كافة بمسؤولياتها على أتم وجه .

وذلك هو المستقبل المثمر الذي تتمناه المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء للأونكتاد بمناسبة ذكراه الخامسة والعشرين . يجب أن يظل الأونكتاد محفلا ناشطا وديناميا من محافل منظومة الأمم المتحدة . ونستطيع أن نؤكد لكم أن الأعضاء في المجموعة الأوروبية على استعداد للعمل من أجل ذلك الهدف .

السيد لي لوبي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : بداية اسمحوا لي أن أشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين والأمين العام للأمم المتحدة على خطابيهما الممتازين . هذا العام يؤذن بالذكرى الخامسة والعشرين لقيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . ونجتمع اليوم هنا والفرح يغمرنا في اجتماع الجمعية العامة هذا للاحتفال بهذا الحدث الهام ؛ والآن ، يشرفني أن اتقدم ، نيابة عن الحكومة الصينية ، بأحر تهانينا للأونكتاد .

لقد تأسس الأونكتاد بفضل المبادرة الناشطة والسعي الحثيث من جانب أعداد كبيرة من البلدان النامية واستجابة للحاجة إلى التنمية الاقتصادية العالمية . لقد كان قيامه حدثا على جانب كبير من الأهمية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وانعكس في استهلاله الرغبة القوية للبلدان النامية في تطوير الاقتصادات الوطنية النامية

وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية عقب حصولها على الاستقلال السياسي . وآذن أيضا ببداية مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بين الدول .

إن سجل الأونكتاد للسنوات الـ ٢٥ الماضية سجّل من النمو والنضج وإحراز التقدم المستمد بروح ناشطة . والأونكتاد ، وهو أكثر الهيئات الحكومية الدولية عالمية في العالم عقد لحد الآن سبعة مؤتمرات ، مضيفا صفحات لامعة إلى سجلات التنمية الدولية .

لقد عمل دون كلل وقدم مساهمات ايجابية لتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية : فقد نهض بالتجارة والتنمية في العالم - لاسيما في البلدان النامية ، ونهض بالحوار بين الشمال والجنوب ، وعزز التعاون بين الجنوب والجنوب ، وسعى إلى انشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

والاونكتاد ، تمشيا مع الولاية التي أناطتها به الجمعية العامة بقرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) ، قدم مساهمات باهرة في صياغة وإعمال المبادئ والسياسات المتصلة بالتجارة الدولية ومسائل التنمية ذات الصلة . وقد عبرت عن هذه المبادئ والسياسات وثائق هامة عن العلاقات الاقتصادية الدولية ، قبلها المجتمع الدولي على نطاق واسع ، مثل إعلان وبرنامج العمل المعنيين بإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، والاستراتيجية الانمائية الدولية ، وميثاق واجبات الدول وحقوقها الاقتصادية . والأونكتاد ، بوصفه جهازا تفاوضيا ، ساعد في صياغة المبادئ والسياسات والاتفاقات الهامة في مجال السلع الأساسية والتجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا والنقل البحري والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، والبلدان الأقل نموا ، وحقق نتائج ملحوظة . وما نظام الأفضليات المعمم المعروف ، وبرنامج تكامل السلع الأساسية ، والصندوق المشترك للسلع الأساسية ، والقرار ١٦٥ (د إ - ٩) المعني بمشاكل دين البلدان النامية وتنميتها ، إلا بعض الأمثلة الملحوظة .

أثبت تاريخ ربع القرن الماضي أن الأونكتاد أصبح محفلا لا غنى عنه ومكانا للتفاوض بشأن الشؤون الاقتصادية العالمية ، كما اعترف المجتمع الدولي بأهميته .

إننا على أبواب التسعينات . وفي السنوات القادمة ، سيتعين على الأونكتاد أن ينهض بمهام هامة وشاقة . وفي السنوات الأخيرة ، شهد المسرح السياسي الدولي تغيرا من التوتر إلى الاسترخاء ، ومن المجابهة إلى الحوار ، مما أدى إلى تهيئة مناخ موات للتعاون الاقتصادي على صعيد عالمي . إلا أن الاقتصاد العالمي ، واقتصاد البلدان النامية بشكل خاص ، لا يزال يواجه تحديات خطيرة . ومنذ بداية الثمانينات والبلدان المتقدمة النمو تشهد أطول توسع اقتصادي مطرد في فترة ما بعد الحرب العالمية ، في حين أن العقد كان عقدا ضائعا بالنسبة لمعظم البلدان النامية . وقد تردت البيئة

الخارجية لتنميتها الاقتصادية نتيجة لتعاظم الحمائية التجارية ، وتدني أسعار السلع الأساسية ، وعبء الدين الثقيل ، والتدفق العكسي الخطير للموارد التمويلية ، والفجوة بين الشمال والجنوب المتسعة باطراد . وعليه ، تقع على عاتق المجتمع الدولي مهمة شاقة في العقد القادم لزيادة التعاون الاقتصادي بين الدول ومساعدة البلدان النامية على استعادة نموها الاقتصادي وتنميتها ، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية مطردة في الاقتصاد العالمي . وانطلاقا من هذا الموقف ، فإن دور الأونكتاد ، بوصفه هيئة حكومية دولية ، في إطار منظومة الأمم المتحدة ، في دراسة المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية الدوليتين وصياغة وتطبيق المبادئ والسياسات المتصلة بالتجارة والتنمية الدوليتين ، يجب أن يعزز لا أن يضعف في أي حال من الأحوال . وينبغي للأونكتاد أن يقوم بدوره على وجه أكمل في مجال السلع الأساسية والتجارة والتمويل والدين والتنمية ، وأن يقدم مساهمات أكبر .

إن انجاز الأونكتاد لولايته وتحقيق الأهداف الموضوعة له يتطلب ، بالاضافة إلى جهود الأونكتاد نفسها ، ارادة سياسية كافية من الدول الأعضاء فيه ، كما يتطلب تأييدها لعمل المنظمة وتعاونها معها . ويحدونا الأمل أن يدعم جميع الأعضاء عمل الأونكتاد وأن يساهموا في تنمية البلدان النامية وفي إنعاش الاقتصاد العالمي .

والصين ، بوصفها عضوا في الأونكتاد ، أيدت على الدوام عمل الأونكتاد ، وشاركت في أنشطته بنشاط ، وتحتفظ بعلاقات تعاون جيدة معه . والصين ، كعهدها دائما ، ستعمل على تعزيز تعاونها الوثيق مع الأونكتاد وتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بلدان العالم الأخرى . والصين ، بوصفها بلدا ناميا ، سعت باستمرار وبلا توان ، بالتعاون مع البلدان النامية الأخرى ، إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد . والاصلاح والانفتاح هما سياسة أساسية لدولة الصين . وقد أثبتت تنفيذ هذه السياسة على مدى السنوات العشر الماضية أنها صحيحة وفعالة . وفي السنوات القادمة ، سيجري إتباع هذه السياسة بدقة عوضا عن تغييرها . ونحن على استعداد لتطوير التعاون الاقتصادي والتجارة مع جميع البلدان وجميع المناطق في العالم على

أساس المساواة والمنفعة المتبادلة من أجل تعزيز تنمية كل منا . ونحن على الاستعداد للانضمام إلى جميع البلدان الأخرى في جهد مشترك للنهوض بالتجارة الدولية والتنمية وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي .

أخيرا ، أتمنى للأونكتاد أن يحقق انجازات جديدة ومتعاظمة باطراد في عمله في المستقبل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد كاهل (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذا اليوم تنضم الولايات المتحدة إلى زملائنا في هذه القاعة وفي سائر أنحاء العالم في تقديم التهنئة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسه . وفترة العقدين ونصف من حياة الأونكتاد كانت حافلة بالضغوط والأعمال والتحديات .

لقد جرى انجاز الكثير في جهد لجعل العالم مكانا أفضل ، ونحن نشكر الأونكتاد على هذا . ولكن مما يزيد من صعوبة مهمة جعل العالم مكانا أفضل أن عالمنا يتطور ويتغير بسرعة . وبعض المصاعب والمشاكل القليلة لا تزال مستعصية وتزداد وطأتها يوما بعد يوم . وفي نفس الوقت ظهرت تحديات جديدة ومخاطر جديدة . ولكننا نؤمن أن هناك شيئا واحدا مؤكدا هو أن للأونكتاد دورا هاما يؤديه . ونحن نؤمن بهذا ونأمل ونشق بأن يرى الأونكتاد ببصيرة ما الذي تمس الحاجة إليه وأن يحقق النمو والتنمية الهامين للبلدان النامية . ونحن ، الولايات المتحدة الأمريكية ، نتطلع إلى اسهام قوي ومستمر من جانب الأونكتاد في توفير المساعدة العملية والارشاد للعالم النامي . ونتطلع إلى الأونكتاد لمساعدة الآخرين على التعلم من التجربة القيّمة للذين نجحوا في النهوض بنموهم وتحقيق الرفاه لشعوبهم .

وباختصار ، نتمنى للأونكتاد كل نجاح ، ونحيي بحرارة العمل الجيد الذي قام ويقوم به .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطلب إلى الجمعية أن تحـــول انتباهها الآن إلى مشروع القرار A/44/L.39 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار A/44/L.39 . (القرار ١٩/٤٤)

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠